الثورة
www.althawranews.net

جنوب السودان من الانفصال إلى الذوبان

محمد القراري

كشفت التطورات المأساوية في جنوب السودان هشاشة هذه الدولة الأحدث في خارطة دول العالم والتي انفصلت عن السودان الأم عام 2011م بعد استفتاء جرى برعاية الأمم المتحدة بحجة إنهاء الصراعات ومنع الحروب الأهلية التي امتدت لأكثر من خمسة عقود إلاّ أن هذا الهدف يبدو أنه صعب التحقيق بل قد يؤدي إلى مزيد من التقسيم ومزيد من الحروب في شطري السودان وهو ما دللت عليه أحداث جوبا وبقية المدن في جنوب السودان.

فالدولة التي لم يمض على قيامها سوى عامين وحظيت بدعم ورعاية دولية غير عادية خصوصا من قبل الولايات المتحدة الأميركية الداعمة الرئيسية لانفصالها والتي كان يراد لها أن تكون نموذجاً للتجانس الداخلي وإرساء أسس الديمقراطية والابتعاد عن مخالب الفساد وواحة للتنمية خيبت آمال الجميع ورجحت التوقعات المتشائمة التي كانت تثار قبل وخلال إجراءات الانفصال وتحول حلم النماء والاستقرار إلى كابوس يهدد هذه الدولة بالولوج إلى حرب أهلية ترتكز على خلفيات عرقية قبلية بعدما بدت مطلع هذا العام في صورة أزمة سياسية بين رفاق النضال وحروب التحرير التي هيمنت عليها جبهة الحركة الشعبية.

وما أحداث جوبا الأخيرة التي انفجرت كانت بمثابة الإعلان عن انتهاء نشوة نصر الانفصال وبداية مرحلة من الصراعات التي تكشف رغبة بعض الأطراف داخل الجبهة الحاكمة على الاستحواذ على السلطة وإقصاء المخالفين لهم في السياسات والاتجاهات وهو ما عبرت عنه تبادل الاتهامات بين الرئيس الحالي سلف كير ونائبه السابق رياك مشار الذي سحبت منه الصلاحيات في ابريل من عام 2013م قبل أن يقال نهائياً في يوليو من العام نفسه وصولاً لاتهامه من قبل كير بالوقوف وراء الحركة الانقلابية الفاشلة التي جرت في ديسمبر الماضي وتحولت إلى تصفيات عرقية تهدد بحرب أهلية تقوم على الهوية وهو ما يجعل مستقبل هذه الدولة في مهب الفوضى والذوبان وربما تقسيم المقسم.

ورغم ما تملكه هذا الجزء الذي كان إلى ما قبل عام 2011م من مكونات السودان الطبيعية التاريخية من ثروات وتهافت الشركات الغربية خصوصاً الأميركية وأيضاً الاسرائيلية التي استغلت غياب رأس المال العربي على الفوز بعقود الاستثمارات ظلت حبيسة الفوضى والفساد والصفقات التي تجرى تحت الطاولة، الأمر الذي حرم المواطنين من الكثير مما كانوا يحلمون به أيام التهيئة والترويج للانفصال والحقيقة المرة التي أكدتها لهم أيام ما بعد الاستقلال بأنها سراب والمرعب أكثر أن شبح الصراعات السياسية برزت من جديد وأن هيمنة قبيلة "الدينكا" التي ينتمي إليها كير على كل مفاصل الدولة والتعامل مع المكونات الاجتماعية الأخرى على أنهم متمردون تعيد ذكريات استحواذ الشمال على مقدرات الجنوب وكل هذا يهدد مستقبل دولة جنوب السودان وشمالها بمزيد من الصراعات والحروب التي لا تنتهي.

جنوب السودان

دولة غنية وشعب جائع

متابعة/ فارس الحميري

دولة جنوب السوادان الوليدة والبالغ مساحتها أكثر من 700 ألف كم , تعد واحدة من البلدان المليئة بالثروات التي لا تزال مهدرة حتى اليوم بسبب الصراعات التي لا تهدأ في هذا البلد.

وفي حال أحسن استغلال هذه الثروات فيمكن أن تكون واحدة من الدول التي تتطور وتتقدم بشكل سريع.

وتربض الدولة الوليدة منذ عامين على موقع استراتيجي مهم، حيث تكتنز ثروات بترولية وأراض زراعية واسعة وموارد مائية لا تنضب , بالإضافة إلى طاقة وموارد بشرية كبيرة كما تربض الدولة على كنوز كبيرة من الذهب والنحاس والنيكل والبلاتين والمنجنيز وغيرها من المعادن باهظة الثمن.

ويعد النفط واحداً من أهم الثروات الكبيرة في جنوب السودان , ويعتمد اقتصاد هذا البلد على النفط بنسبة 98%.

ورفعت جنوب السودان مؤخرا من انتاجها الى أكثر من 300 ألف برميل يوميا.

وتتعرض الدولة لابتزاز حيث لم تحصل جنوب السودان على كامل ما يستخرج من النفط , إذ يتم تقسيم المنتجات النفطية بين شركات التنقيب وبين المتنفذين وغيرها من التقسيمات ولا يصل الى الخزينة الا اليسير.

كما تمثل جنوب السوادن واحدة من أهم المناطق الجاذبة للاستثمارات في ظل انعدام البنى التحتية, كالمؤسسات وقطاع الانشاءات والطرقات والمواصلات والخدمات وغيرها من البنى المهمة .

ومثلت هذه الثروات عاملاً أساسياً في الصراعات الدائرة في هذا البلد المضطرب , وهو ما تسبب في وضع نصف سكان جنوب السودان في دائرة الفقر المدقع ..وفي تصنيف البلدان الأقل نماء. حسب تصنيفات الامم المتحدة.

والى جانب النفط .. تمثل الزراعة في جنوب السودان مصدر الدخل الرئيسي لأغلب السكان حيث تتوفر في هذا البلد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الغنية ،والتي تشكل حوالي 30 % من نسبة المساحة الكلية.

وتشكل المراعي 40% بينما تشغل الغابات الطبيعية 23% والسطوح المائية 7% من جملة المساحة.

ويعتمد مواطنو جنوب السودان على الزراعة باعتبارها واحدة من أهم الموارد التي يعيشون عليها ويقومون بها في حياتهم .

وتتمثل أهم محاصيل الإنتاج الزراعي بالذرة ، الدخن ،القمح وهي محاصيل غذائية ، بالاضافة الى الفول السوداني ، السمسم ،الصمغ العربي ،الكركدي ، القطن وهي محاصيل نقدية.

كما يمتاز جنوب السودان بإنتاج العديد من الخضر والفاكهة.

ولدولة جنوب السودان حدود تمتد إلى 2000 كيلومتر تقريبا مع خمس دول هي إثيوبيا وكينيا وأوغندا والكونغو وأفريقيا الوسطى.. وهو ما يجعلها ذات منافذ متعددة ويمكنها تصدير منتجاتها خاصة الزراعية ومواردها بشكل سلس.

كما تمثل ثروة الذهب في جنوب السودان واحدة من الثروات المهمة والكبيرة , وتعد واحدة من اهم الموارد التي يمكن ان تحل محل النفط في البلاد ويقدر خبراء بان كميات الإنتاج من الذهب يمكن ان تصل الى أكثر من 70 طنا سنويا.

وباكتناز جنوب السودان لهذه الثروات تتهافت الشركات العالمية بشكل كبير على هذا البلد الغارق في صراعاته الداخلية.

وكما هو معلوم فان ثراء جنوب السودان بالذهب كان سببا رئيسا لغزوات خارجية على مدى التاريخ.

وسجل منذ استقلال الجنوب عن السودان قبل حوالي عامين , تهافتت الكثير من الشركات في المنطقة والعالم باتجاه هذه الدولة الوليدة .

وبرزت الشركات الاميركية والاسرائيلية في الواجهة بالإضافة الى شركات من دول أخرى في المنطقة لاستغلال ثروات البلاد المنشغل بصراعاته, في ظل غياب شبه كلي للاستثمارات العربية ووقعت " تل ابيب" عدة اتفاقيات مع " جوبا" في مجال الزراعة وتحلية المياه , بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات عسكرية ونفطية ".

وذكرت وسائل إعلام عربية "بأن جنوب السودان وقعت اتفاقية اقتصادية مع إسرائيل، وصفها خبراء ومهتمون بأنها أكبر اتفاقية دولية توقعها حكومة الجنوب، ".

وتنص الاتفاقية الثنائية على " إنشاء مشروعات ضخمة في مجالي الزراعة والري وتوصيل مياه الشرب، لتزويد المنازل الواقعة على ضفاف النيل بالمياه، باستخدام مولدات تعمل بقوة دفع المياه "الهيدروكلوريك"، لعدم توفر الكهرباء في الجنوب".

وترمي الاتفاقية على المدى البعيد إلى تنفيذ سلسلة من السدود على الفروع المغذية لـ"النيل الأبيض" لتوليد التيار الكهربي.

كما "وقعت شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية اتفاقية تعاون مشترك في مجال تحلية المياه , وتشمل لاتفاقية تشمل التفاهم حول نقل البترول لتكريره في إسرائيل.(حسبما ذكر الاعلام الاسرائيلي)

وكان بدأ الاهتمام الاميركي جليا تجاه جنوب السودان , حيث بدأت العديد من الشركات الامريكية التغلغل في جنوب السودان الغنية بالموارد.

وبرزت هذه التحركات للشركات الاميريكية منذ رفع الحظر عن الشركات الأمريكية للعمل في السودان عام 2006م عقب التوصل لاتفاقية السلام الشامل عام2005, وساهمت من بعدها في دعم جهود الانفصال.

وبالاضافة الى الشركات النفطية تعمل شركة "بلاووت "كبرى الشركات الخاصة التي توفر خدمات أمنية للحكومة الأمريكية, في توفير حماية أمنية لكبار مسؤولي حكومة جنوب السودان، وفي تدريب جيش الجنوب.

ولم تكتف الشركة في مقابل أتعاب أو أموال مقابل عقد قيمته 100 مليون دولار أمريكي , فقد طلبت حق الانتفاع بما قيمته 50% مما تحتويه مناجم معادن حديد وذهب في الجنوب عقب الاستقلال.

والملفت قيام رجل الأعمال الأمريكي الشهير فيليب هالبيرج، وهو مصري متقاعد، بشراء 400 ألف فدان من الأراضي في جنوب السودان، وبمبلغ لم يفصح عنه، لمصلحة شركته التي تسمى "جيرش"، وهي مساحة أكبر من مساحة إمارة دبي..وقد تم الشراء بهدف معلن هو الاستثمار الزراعي. في حين لم يكن تم الانتهاء من إعداد قانون الاستثمار وبيع الأراضي. (حسبما ذكرت تقارير إخبارية أمريكية)

وبالاضافة الى التحركات الاميركية الكبيرة , تهيمن عدد من شركات الدول في المنطقة على الثروات في جنوب السودان.

وحسب تقارير إعلامية فان شركات النفط العالمية من آسيا باتت تهيمن على قطاعات النفط فى السودان وجنوب السودان.

وتملك مؤسسة الصين الوطنية للبترول، والشركة الهندية للنفط والغاز الطبيعى، وشركة بتروناس الماليزية حصصًا كبيرة في الكونسورتيوم الرائد الذي يشغل حقول النفط وخطوط الأنابيب بالدولتين، بينما تملك شركة البترول الوطنية السودانية "سودابت"، ونظيرتها شركة "نايلبت" النفطية الحكومية بجنوب السودان، حصصًا صغيرة في العمليات النفطية.

وذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في دراسة نشرتها مؤخرا, تزايد النفوذ الصيني في قطاع النفط بجنوب السودان، وأن بكين الوجهة الرائدة لتصدير النفط الخام من السودان وجنوب السودان.

وأعلن جنوب السودان مؤخرا أن الصين ستقف بجواره في تطوير قطاع التعدين، كما يسعى للحصول على قرض بقيمة تتراوح بين 1 و2 مليار دولار لمشروعات للطرق والكهرباء والزراعة.

تحليل

دولة جنوب السودان وأطماع السياسة الدولية

إسكندر المريسي

ترجع جذور المشكلة في جنوب السودان إلى عقد الخمسينات من القرن الماضي عندما بدأت بوادرها حينها واتخذت أبعاداً مختلفة من التصعيد أثناء فترة حكم الرئيس محمد جعفر نميري عندما كلف جون قرنق بصفته من الجنوب بحل تلك المشكلة مع المتمردين في البداية والذين كانوا يطالبون بالانفصال وبدلاً من أن يقنعهم قرنق عندما التقوا به أقنعوه بمطالبهم بأن يكون قائداً للحركة التي جرى تشكيلها وعرفت فيما بعد بالجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان.

وشهد السودان حروباً مختلفة بين جيش تحرير السودان والجيش النظامي استمرت طويلاً وجرت اتفاقيات عدة وتسويات مختلفة ومحادثات ومفاوضات كانت تؤدي إلى تهدئة الأوضاع نسبياً ثم ما تلبث أن تنفجر مرة أخرى وبشكل واسع حتى تم بموجب اتفاقيات سابقة منح الجنوب استقلالا ذاتياً على أن يكون ذلك في إطار وحدة السودان ونجح ذلك الاتفاق وتولى الدكتور جون قرنق منصب نائب رئيس جمهورية السودان.

غير أن القوى الدولية التي كانت تدير الحرب وعبر وسائط عدة بين الجيش النظامي وجيش الجنوب لم تقبل بما تم الاتفاق عليه وتجددت المشاكل لتأخذ طابعا من التصعيد وكانت حسابات القوى الدولية تسعى منذ فترة طويلة إلى انفصال الجنوب عن السودان لحسابات سياسية واقتصادية وأمنية تندرج ضمن إضعاف السودان وتجزيء أراضيه فضلا عن أهمية الجنوب الذي تتركز فيه نسبة كبيرة من الثروة النفطية مع إغفال استحداثات السياسة الدولية واستراتيجياتها المختلفة والمتعددة إزاء إنشاء كيان في الجنوب يكون عبّارة للقوى الدولية ونافذة سياسية واقتصادية وأمنية لتلك السياسة وتحديداً خدمة للمشروع الصهيوني الذي ينشط بكثافة كبيرة في افريقيا وجنوب السودان على وجه الخصوص.

وبعد تدخل الأمم المتحدة في جنوب السودان في إطار التحاور مع النظام السياسي في الخرطوم كان ذلك وسط تصعيد واضح من قبل السياسة الدولية التي انحازت للجنوب لمصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية وممارست أقصى درجات الضغط على نظام البشير وقد أسفرت تلك السياسة في التدخل المباشر من قبل الأمم المتحدة وسط تنامي ضغوطاتها المختلفة عن إنشاء دولة من رحم السياسة الدولية والتدخل الخارجي السافر للشأن الوطني السوداني وكان أول المعترفين بدولة الجنوب الكيان الصهيوني مباشرة.

ودخل الكيان الجديد فور إعلان استقلاله في تجاذبات مع الخرطوم حول ما جرى تسميته حينها بالمشاكل العالقة في قضايا الحدود بين الطرفين.

وتم تسويق ذلك ووقعت الحرب بعد أن تخلى السودان عن الجنوب واعترفت الخرطوم رسمياً بالدولة الجديدة، وكذلك تخلت عن حقول النفط باعتبارها تقع ضمن سيادة الجنوب مع معرفة مسبقة بعدم امتلاكها مقومات الاستمرار والبقاء كدولة باستثناء ما تملكه من موارد نفطية الأمر الذي جعل من القوى الخارجية تسارع للاعتراف بدولة جنوب السودان وفتحت سفارات لها في العاصمة جوبا وكان أبرز تلك القوى الكيان الصهيوني لتدخل مرحلة جديدة من الصراعات السياسية داخل القوى المكونة لنظام جوبا وما أسفر عن ذلك من تصاعد الخلاف الذي يحمل طابعاً سياسياً وقبلياً عقب إقالة الرئيس سلفاكير لنائبه أريك ماشر مع مجموعة من المعارضين له وما تبادر بعد ذلك من إعلان حكومة جوبا تعرضها إلى انقلاب على رئيسها سلفاكير واستدعاء قوات أوغندية للتدخل جراء الصراع المسلح الذي تشهده دولة الجنوب خاصة بالظرف الراهن وتهدد بحرب أهلية وإبادة عرقية والتي قد تتسع بالنظر لطبيعة الصراع المعقد داخل تلك الدولة، وما تريده القوى الدولية التي تستطيع الاستفادة من النفط في ظل ذلك الصراع كأمر طبيعي كان اهتمام العالم سيما القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية بما يجري في جنوب السودان اهتماماً قديماً جديداً في آن واحد لأهمية الجنوب في رؤية القوى الدولية ومشاريعها الاستعمارية المختلفة في واقع تنامي الصراع واستمراره ما يجعل ذلك الاهتمام يرجع إلى أهمية الجنوب في الجغرافيا السودانية وما يحتويه من ثروة نفطية.

ومع الترتيبات الجارية لإيجاد شرق أوسط جديد بهدف تجزيء المجزأ ضمن تشاور واسع بين مجموعات الصراع لاعتبارات ترجع كما أشرنا إلى الثروة النفطية أو بمعنى العامل الاقتصادي لاهتمام تلك القوى بجنوب السودان، ويأتي ذلك في ظل غياب الموقف الرسمي من قبل الخرطوم وكذلك موقف الجامعة العربية باعتبار دولة جنوب السودان ليست عضواً في الجامعة العربية.

هذا يعني أن الصراع الدولي سيرسم مسارات الوضع في دولة الجنوب ولو استدعى ذلك إرسال قوات أجنبية، كما سبق للأمم المتحدة وأن أرسلت 6000 جندي إلى جوبا تجسيداً واضحاً لرغبة السياسة الدولية في احتلال دولة جنوب السودان بالقوات المسلحة مع ضمان بقاء الصراع القبلي في تلك الدولة.

والهدف مما يجري الآن في جنوب السودان وشماله هو إبقاء هذه المنطقة في حالة صراع بعد نجاح تقسيمها إلى دولتين متصارعتين بغرض تحقيق مصالح قوى دولية كبرى هدفها الأول والأخير هو إضعاف هذه الدول وإبقاؤها في حالة عدم استقرار والسيطرة على ثرواتها ومواردها الاقتصادية عبر وسائل متعددة وملتوية وإن كان ذلك تحت ذرائع حقوق الإنسان أو حماية المدنيين أو تحقيق السلم الدولي.